اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 45

2 —8 نوفمبر

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

الإمارات تقر مسودة لميزانية 2011 بقيمة 41 مليار درهم

قالت وكالة أنباء الإمارات أن مجلس الوزراء وافق على مسودة لميزانية بقيمة 41 مليار درهم (11.2 مليار دولار) للسنة المالية 2011. وقالت الوكالة الرسمية "تبلغ النفقات المقدرة للميزانية الاتحادية للثلاث سنوات 2011-2013 حوالي 122 مليار درهم فيما بلغت تقديرات نفقات ميزانية 2011 حوالي 41 مليار درهم." وأضافت "وافق المجلس على مشروع خطة دورة الميزانية للحكومة الاتحادية للسنوات 2011-2013 بنظام مبادئ الميزانية الصفرية وليكون مشروع ميزانية السنة المالية 2011 أول مشروع ميزانية مبني على أساس خطة متوسطة المدى لثلاث سنوات 2011-2013." (الدولار يساوي 3.672 درهم إماراتي)

تعليق

تعتبر الموازنة الصفرية فلسفة متكاملة تتميز عن الموازنة التقليدية في أنها تستند إلى فكر علمي منطقي متقدم يساعد على توفير أفضل الظروف للإبداع الابتكار والتخلص من الروتين الحكومي وذلك من خلال ممارسة التقييم والمراجعة المستمرة للقرارات الإستراتيجية للإدارة الحكومية والتكيف مع الظروف غير المستقرة والمعاكسة . ولقد اختلفت وتعددت تفسيرات الموازنة الصفرية ، ففي حين تفسر على أنها تطوير لمدخل " الإدارة بالأهداف الذي اتبعته الشركة الأمريكية تكساس للحاسبات الالكترونية لفترة طويلة، تفسر أيضا على أنها تأخذ الاتجاه العكسي للموازنة التقليدية فبدلا من تحديد إجمالي التكاليف المقدرة للفترة القادمة ثم توزيعها على الاستخدامات المختلفة فأنها تبدأ بمراجعة وتقييم البرامج المختلفة وقبولها على أساس من كفاءتها وفعاليتها ثم إعداد الموازنة والوصول إلى إجمالي التكاليف كنتيجة نهائية لعملية تحليل ومراجعة وتقييم البرامج على مستوى الوحدات الإدارية المختلفة . الموازنة الصفرية لها فلسفة متميزة تعتمد منهج وأسس ومبادئ التخطيط والمتابعة واتخاذا القرارات . لفظ " الصفرية " لا يعني إنكار الجهود السابقة وعدم استمرارية البرامج والأنشطة وما يعكسه ذلك من آثار سلوكية سلبية ، وإنما القصد هنا هو مراجعة وتقييم كل شيء . و بالطبع فإن هذه العملية تعتمد على البيانات والمعلومات التاريخية للفترات السابقة . لفظ "الصفرية" لا يعني التنكر للمجهودات السابقة في مجال الموازنة حيث أن الموازنة الصفرية جاءت كتطور منطقي لما من تطورات لأن التطور عملية تراكمية . عملية المراجعة والتقييم تشمل جميع الأنشطة سواء كانت ضمن برامج جديدة أو قائمة فعلا . التقييم وترتيب الأولويات(المفاضلة) لا يتم لكل برنامج على حدة وإنما تتم لكل مجموعة قراريه . وتمثل الموازنة الصفرية بهذا المعنى أداة تخطيطه ورقابية تنتهج أسلوبا متميزا في المراجعة والتقييم المستمر للبرامج والأنشطة الحكومية وتنسجم تماما مع الأصول والمبادئ العلمية لعملية اتخاذ القرارات . كذلك فإنها تقدم منهجا عمليا في التخطيط الاستراتيجي والتكتيكي والتشغيلي للأنشطة والبرامج الحكومية والرقابة عليها ، بالإضافة إلى ذلك، تعكس الاتجاهات الحديثة التي تتبنى استخدام الأسس و المبادئ التجارية و الاقتصادية السليمة في مجال الإدارة الحكومية .

المصدر: **رويترز**

لدولية

زيادة الوظائف الأميركية واستقرار البطالة في أكتوبر
صفحة 02 ◄

تعزيز دور دول النامية في صندوق النقد الدولي
صفحة 02 ◄

الاقليمية

البحرين تتقدم في تصنيف المنتدى الاقتصادي للتنمية المالية
صفحة 03 ◄

التضخم السنوي بالسعودية ينحسر إلى 5.8 %في أكتوبر
صفحة 03 ◄

المحلية

14 مليار درهم أرباح البنوك الإماراتية المدرجة
صفحة 04 ◄

تراجع مؤشر «كوليرز» لأسعار المنازل في دبي 6% خلال الربع الثالث
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي : ريادة الأعمال
صفحة 05 ◄

أوبك تتوقع ارتفاع الطلب على النفط العام المقبل

توقعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ارتفاع الطلب على النفط بحدود 1.1مليون برميل يوميا العام المقبل حيث سيصل مستوى الاستهلاك العالمي الإجمالي الى86.6 مليون برميل يوميا.وقالت أوبك في تقريرها السنوي أن النفط سيظل مصدرا رئيسيا لتزويد العالم بالطاقة خلال السنوات القليلة المقبلة وان المنظمة ستواصل تغطية حاجة السوق العالمية للنفط الخام.ورغم توقعات أوبك بزيادة الطلب على الخام عام 2011 بفضل التعافي التدريجي من أسوأ ركود اقتصادي عالمي فإنها أكدت أنها ليست بصدد رفع طاقاتها الإنتاجية التي تقدر بحدود 30 مليون برميل في اليوم حاليا. وعزت أسباب تمسكها بمستويات الإنتاج الراهنة إلى وجود فائض إنتاجي في السوق ولاسيما من قبل المنتجين من خارج دول المنظمة وذلك إلى جانب تجاوز بعض الدول الأعضاء لحصصها الإنتاجية المقررة.وأعربت أوبك عن قلقها من استمرار تراجع قيمة الدولار الأمريكي الذي تقاس بموجبه مبيعات النفط ، داعية إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية على مستوى الاقتصاد العالمي وذلك بعد يوم من إعلان الولايات المتحدة ضخ مزيد من الأموال لدعم اقتصادها الذي لايزال يعاني آثار الركود.وأكدت أوبك أن ارتفاع الإنتاج من خارج المنظمة من شأنه أن يحد من الطلب العالمي على نفوط دول أوبك. وقالت "بينما تبددت بعض الشيء المخاوف من التقلبات الشديدة للأسعار ودور المضاربة خلال ال12 شهرا الماضية لكنه يتعين عدم تجاهل المستويات السعرية المفرطة التي شهدتها السوق في عام 2008".وأشارت المنظمة في ختام تقريرها لتوقعات الطلب العالمي على النفط أن نمو الطلب بواقع مليون برميل يوميا في 2010 كان أكثر مما كان متوقعا.

المصدر: **: وكالة الأنباء الصينية**

تعزيز دور دول النامية في صندوق النقد الدولي

أعلن صندوق النقد الدولي موافقته النهائية على منح كل من البرازيل وروسيا والهند والصين مزيدًا من الثقل وقوة تصويت أكبر في قرارات المجلس التنفيذي بعد مداولات مطولة حول هذا التحرك الإصلاحي. وصادق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي على الإصلاح، الذي يعد الأكثر تأثيرًا في تاريخ الصندوق منذ تأسيسه قبل 65 عامًا، ما يعني أن تفقد الدول الأوروبية الأعضاء، مثل بلجيكا وألمانيا، نفوذها في المنظمة الدولية.وأشار تقرير أوردته وكالة الأنباء السعودية "واس" إلى أن التغييرات الأخيرة تضع مزيدًا من المسؤوليات المالية على عاتق الدول الأربع التي كانت تضغط من أجل مزيد من الاعتراف الدولي بها كقوى اقتصادية صاعدة. وكان قد تم التوصل للاتفاق الأخير بشأن الإصلاحات أواخر أكتوبر/تشرين الأول الماضي في مدينة كيونجو في كوريا الجنوبية، حيث اتفق مفاوضو التكتل الاقتصادي العالمي الجديد -جي 20 - حول مناقشة صندوق النقد الدولي من جديد بشأن حقوق التصويت، وتأتي الموافقة النهائية قبيل قمة قادة مجموعة العشرين المزمعة يومي 11- و 12 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري. يشار إلى أن مجموعة العشرين باتت هي البديل لمجموعة الثماني الاقتصادية في معظم القضايا التي تخص الشأن الاقتصادي الدولي بعد تجمع التكتلين إبان أزمة خريف 2008 عندما وقف العالم على شفا كارثة مالية محققة

المصدر: **: وكالة الأنباء السعودية**

زيادة الوظائف الأميركية واستقرار البطالة في أكتوبر

زادت الوظائف الأميركية بصورة فاقت التوقعات الشهر الماضي، إذ ارتفع معدل التوظيف في الشركات الخاصة بأسرع وتيرة منذ أبريل الماضي، ما يقدم المزيد من المؤشرات على تعافي الاقتصاد، على الرغم من استقرار مستويات البطالة. وقالت وزارة العمل، إن الوظائف غير الزراعية ارتفعت 151 ألف وظيفة في أكتوبر الماضي، في أول زيادة لها منذ مايو الماضي، إذ عوضت قفزة في وظائف القطاع الخاص بلغت 159 إلف وظيفة، 8000 وظيفة استغنت عنها الحكومة». وعلاوة على ذلك، عدلت الحكومة أعداد الوظائف في أغسطس وسبتمبر الماضيين لتظهر انخفاضاً في أعداد الوظائف التي تم الاستغناء عنها قدره 110 آلاف وظيفة. وكان اقتصاديون توقعوا زيادة الوظائف بنحو 60 ألفاً الشهر الماضي، وزيادة وظائف القطاع الخاص 75 ألف وظيفة. ومع ذلك فشل النمو القوي في الوظائف في أكتوبر الماضي في خفض معدل البطالة الذي استقر عند 9.6٪ للشهر الثالث على التوالي، متماشياً مع توقعات السوق.

المصدر: **: رويترز**

البحرين تتقدم في تصنيف المنتدى الاقتصادي للتنمية المالية

اعتبر تقرير التنمية المالية 2010، الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي، أن النظام الضريبي في مملكة البحرين أفضل الأنظمة في العالم، كما اعتبر القطاع المالي المحلي في البلاد الأكثر تحررًا من بين 57 من الاقتصادات الكبرى حول العالم. ويضع التقرير مملكة البحرين في المرتبة 23 في مؤشر التنمية المالية بتحسن بأربعة مراكز عن عام 2009. حيث بيّن التقرير أن البحرين تتمتع "ببيئة أعمال متميزة وقوية، وأن نظامها الضريبي هو الأكثر ملائمة للأعمال، مدعومًا بانخفاض في تكاليف ممارسة الأعمال التجارية"؛ ويعود تقدم البحرين إلى عوامل عدة، منها زيادة معدل الاستقرار المالي (المرتبة 23). ومن القطاعات التي حصلت على علامات عالية في الاستقرار: النظام المصرفي (في المرتبة الثالثة)، وعدم وجود أخطار من حدوث أزمة في الديون السيادية (في المرتبة 22). كذلك احتل النظام المصرفي في البحرين المركز الأول عالميًا من حيث عدم تكرار الأزمات المصرفية. ويشكل النمو المطرد والمستدام لقطاع الخدمات المالية في البحرين، الذي يعتبر المركز المالي الأكثر رسوخًا في منطقة الخليج العربي منذ نحو 40 عامًا، جزءًا مهمًا من رؤية 2030، التي تمثل خطة شاملة لتطوير اقتصاد البلاد، وحكومتها والمجتمع الأوسع على مدى العقود المقبلة. وقد بدأت البحرين هذه العملية منذ عامين، يقودها مجلس التنمية الاقتصادية في المملكة بتوجيه من الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي عهد البحرين ورئيس مجلس التنمية الاقتصادية.

تعليق

تحتل البحرين المرتبة الثانية بين دول الخليج، حيث جاء الترتيب العام لدولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 21 (وكانت في المرتبة العشرين عام 2009)؛ وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة 26 (وكانت في المرتبة 24 عام 2009)، واحتلت الكويت المرتبة 28 (بعدما كانت في المرتبة 30 عام 2009). إضافة إلى الكويت، فإن البحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة التي أظهرت تقدمًا تصاعديًا في التصنيف العالمي.

المصدر: **بيان صحافي البحرين**

التضخم السنوي بالسعودية ينحسر إلى 5.8 %في أكتوبر

قالت وكالة الأنباء السعودية أن معدل التضخم السنوي بالسعودية تباطأ قليلا إلى 5.8 بالمائة في أكتوبر لكن التضخم الشهري استقر عند 0.5 بالمائة للشهر الثالث على التوالي. وانحسر التضخم السنوي في أكبر اقتصاد عربي وأكبر بلد مصدر للنفط في العالم من 5.9 بالمائة في سبتمبر أيلول مواصلا نزوله عن أعلى مستوى في 18 شهرا البالغ 6.1 بالمائة والذي سجله في أغسطس. ويقول البنك المركزي انه لا يبعث على القلق بعد. وقالت الوكالة الرسمية أن أسعار الغذاء التي لها أكبر وزن في سلة أسعار المستهلكين عند 26 بالمائة قفزت 1.6 بالمائة على أساس شهري في أكتوبر في حين ارتفعت تكاليف الإسكان 0.6 بالمائة. وقال جون سفاكياناكيس كبير الاقتصاديين في البنك السعودي الفرنسي "التضخم السنوي في تراجع رغم استمرار ارتفاع أسعار الغذاء مع انحسار الإيجارات بعض الشيء." ويتوقع محللون تضخما يبلغ 5.3 بالمائة في المتوسط هذا العام و5.1 بالمائة في 2011 وهو ما يظل دون أعلى مستوى على الإطلاق 11.1 بالمائة المسجل في يوليو تموز 2008. ويتوقع نمو الاقتصاد السعودي 3.8 في المائة هذا العام بعد نمو لم يتجاوز 0.6 بالمائة في 2008 مدعوما بتحسن في أسعار الخام وإنفاق حكومي سخي

المصدر: **رويترز**

القيادات الشابة تطالب بمواجهة تحديات البطالة وتشجيع ريادة الأعمال

تشير الإحصاءات إلى وجود مئة مليون شاب عربي يواجهون تحديات البطالة ويسعون للحصول على فرص عمل ووظائف ، فيما بلغت نسبة البطالة 24% مقارنة ب 13% على مستوى العالم، مما جعل الهجرة أحد أهم الخيارات التي يطمح إليه الجيل الجديد، إذ تشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن العالم العربي بحاجة إلى 6 ملايين فرصة عمل عام 2020، في حين أشار تقرير للجامعة العربية عام 2009 أن معدل البطالة في الدول العربية يصل إلى 16%، 80% منهم من الشباب، كما أشار تقرير منظمة العمل العربية إلى أن نسبة 19% من الشباب العربي يرغبون في الهجرة للخارج وأن 88% منهم أكدوا أن السبب هو الحصول على فرصة عمل. وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 70% من إجمالي الشركات في العالم العربي، فيما لا تزيد إسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة على 30% ، كما أن هناك 15% من الشباب العربي يمتلكون خطة للبدء بمشروع أو تأسيس شركة، وعلى الرغم من ذلك فهم يبحثون عن وظيفة حكومية، بينما 4% من الشباب في الدول الغربية فقط لديهم خطة للبدء بمشروع.وردّ المشاركون في المؤتمر السبب الرئيس في زيادة معدلات البطالة لعدم فعالية الإرشاد المهني في بعض الدول العربية أو انعدامه في دول اخرى، حيث أن طلاب المدارس لا يتم توجيههم لاختيار مهن تتوافق وحاجات السوق، فيتخرج عدد كبير من الطلاب الجامعيين ليجدوا أنفسهم دون عمل، حيث أجمع المشاركون على ضرورة حث الشباب على الاستثمار في المهارات العملية عوضًا عن شهادات جامدة لا يحتاجها السوق في وقت يتعذر فيه على القطاع الرسمي أن يستوعب كافة الخريجين، كما أن القطاع الخاص يخضع لمنافسات حادة ويعاني من أزمة ثقة مع المجتمعات المحلية.

المصدر: **إيلاف**

14 مليار درهم أرباح البنوك الإماراتية المدرجة

حققت البنوك الإماراتية المدرجة في أسواق المال المحلية مع نهاية الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري أرباحاً صافية بلغت 14 مليار درهم مقارنة بحوالي 15.5 مليار درهم للفترة نفسها من العام الماضي، بانخفاض 9.6 بالمائة، وفقاً لصحيفة "الخليج" الإماراتية. ارتفعت موجودات 17 بنكاً مدرجاً في أسواق المال الإماراتية 5.5 بالمائة لتصل بنهاية الربع الثالث إلى 1.28 تريليون درهم، وذلك مقارنة بحوالي 1.21 تريليون درهم للفترة نفسها من العام الماضي. وزادت الودائع لدى 16 بنكاً 6.1 بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري لتصل إلى 827.6 مليار درهم وذلك مقابل 780 مليار درهم للفترة نفسها من العام الماضي. ووفقاً لميزانيات 15 بنكاً محلياً بعد استثناء دبي الإسلامي وبنك الفجيرة الدولي اللذين لم يعلنا حجم قروضهما، فقد زادت القروض 1.7 بالمائة لتصل إلى 794.9 مليار درهم بنهاية الربع الثالث، مقابل 781.4 مليار درهم. وحققت 4 بنوك عاملة في أبوظبي نمواً في أرباحها بنسبة متفاوتة باستثناء بنك أبوظبي التجاري الذي تراجعت أرباحه من 683 مليون درهم بنهاية الربع الثالث من العام 2009 لتصل إلى 9 ملايين درهم، وذلك نتيجة احتسابه مخصصات تجاوزت المليار درهم. فيما تراجعت أرباح 3 بنوك عاملة في دبي باستثناء بنك دبي التجاري الذي تمكن من تحقيق نمو بنسبة طفيفة في أرباحه، في حين تمكنت 3 بنوك عاملة في الشارقة من تحقيق نمو في أرباحها خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، باستثناء مصرف الشارقة الإسلامي الذي تراجعت أرباحه بنسبة طفيفة.

المصدر: أريبيان بزنس

185.2 مليون درهم تصرفات العقارات في دبي الأحد

بلغت قيمة تصرفات العقارات من أراض وشقق وفلل وإجراءات بيع ورهن و"إجارة منتهية بالتملك" في دبي اليوم الأحد نحو 185.2 مليون درهم، منها 39.2 مليون درهم تصرفات أراض، وحوالي 146 مليون درهم تصرفات شقق وفلل. وأفاد التقرير اليومي للتصرفات، الذي يصدر من دائرة الأراضي والأملاك في دبي، بأن الدائرة سجلت اليوم ثماني مبايعات، كان أهمها مبايعة بقيمة خمسة ملايين درهم في منطقة "الثنية الخامسة"، وأخرى بقيمة 3.7 مليون درهم في منطقة "الثنية الثالثة"، ومبايعة بقيمة 3.1 مليون درهم في منطقة "الحبية الرابعة".وتصدرت "مردف" مناطق دبي من حيث عدد المبايعات بتسجيلها مبايعة واحدة بقيمة 1.7 مليون درهم، تلتها "هور العنز" بمبايعة واحدة بقيمة 2.5 مليون درهم، فمنطقة "الحبية الرابعة" بمبايعة بقيمة 3.1 مليون درهم.وشهدت "الصفا الثانية" أكبر مبايعة من حيث المساحة بنحو 20 ألف قدم مربعة بيعت بـ 700 ألف درهم، تلتها مبايعة بمساحة 15 ألف قدم مربعة في منطقة "البرشاء الثانية" بيعت بثلاثة ملايين درهم. وبشأن مبايعات الشقق والفلل في مناطق التملك فقد تم تسجيل 57 مبايعة منها 52 لشقق سجلت بمبلغ 88.6 مليون درهم، وخمس مبايعات لفلل سجلت بمبلغ 11.2 مليون درهم. كما سجلت الدائرة اليوم 44 رهنًا عقارياً لأراض وشقق وفلل بقيمة إجمالية بلغت 61.6 مليون درهم، كان أهمها قطعة أرض في منطقة "الحبية الرابعة" سجلت بمبلغ 3.1 مليون درهم، وأخرى في منطقة "الثنية الخامسة" بمبلغ 2.8 مليون درهم. فيما وصل عدد الرهون على الشقق والفلل إلى 28 رهنًا بقيمة 43.5 مليون درهم.

المصدر: أنباء الإمارات

تراجع مؤشر «كوليرز» لأسعار المنازل في دبي 6% خلال الربع الثالث

انخفض معدل أسعار المنازل في دبي بمقدار 6 بالمائة للربع الثالث من العام الجاري وفقاً لمؤشر كوليرز إنترناشيونال لأسعار المنازل في دبي، وذلك للمرة الثانية على التوالي، ليصل إلى أدنى مستوى له منذ الربع الثاني من العام الماضي 2009، بحسب بيان صحفي أمس. وانخفض المؤشر 7 نقاط أساس من 114 نقطة في الربع الثاني من هذا العام ليقف عند 107 نقاط في الربع الثالث، إذ سجّل معدّل السعر الوسطي للمنازل نحو 951 درهماً للقدم المربعة (10,236 آلاف درهم للمتر المربع) في الربع الثالث بعد أن بلغ في الربع الثاني 1,015 درهماً للقدم المربعة (10,925 آلاف درهم للمتر المربع). وحسب البيان، اتخذ نمط الأداء السنوي للمؤشر المنحى ذاته، إذ انخفضت القيمة الكلية لأسعار المنازل 6 بالمائة مقارنة بالربع الثالث من عام 2009، مع انخفاض المؤشر 6 نقاط أساس من 114 نقطة إلى 108 نقاط للفترة المذكورة نفسها. وتعزّز كوليرز في أحدث تقرير لمؤشر أسعار المنازل تحليلها بدلالتين أخريين تتبنيان وجهات نظر مختلفة لتقييم نقاط القوة والضعف ومكانة سوق العقارات السكنية في دبي. الدلالة الأولى تقارن أداء مؤشر أسعار المنازل بمؤشر سوق دبي المالي منذ إطلاق المؤشر في الربع الأول من 2007. وقد قدّم القطاع العقاري السكني، ما بين الربع الأول من 2007 والربع الثاني من 2010، عائدات أعلى مع درجة أقل بكثير من التقلب أو التباين، في انعكاس لصورة الاستثمار في السوق العقارية السكنية. أما الدلالة الأخرى، فهي العلاقة النسبية بين السعر والإيجار، والتي تستخدَم استخداماً واسعاً مؤشراً على القيمة الأساسية، المستخلصة من الدخل الإيجارين للأصول العقارية، وتساعد العلاقة النسبية على معرفة الوقت الذي تنحرف فيه الأسعار عن معدلها أو عن قيمتها الأساسية، في دلالة إما على فقاعة محتملة أو على انخفاض التقييمات في قيمة العقار.

المصدر: الاتحاد

ريادة الأعمال

أولا من هم الرواد

يبدأ إنشاء الأعمال التجارية أو المشروعات المتميزة الجديدة بنوع من المجازفة والخروج entrepreneurعن الركب ويمكن أن يكون رائد العمل شخصًا منفردًا، أو مجموعة متجانسة أو مختلطة من الأشخاص. كذلك يمكن أن تنشأ الأعمال التجارية أو المشروعات المتميزة الجديدة بقرارات توسعية صادرة عن شركات القطاع الخاص القائمة أو عن طريق توجيهات صادرة من القطاع العام. ويمكن تعريف "ريادة الأعمال" بالعملية التي بموجبها يأخذ شخص - أو عدة أشخاص - وتحديدًا "رائد العمل" على عاتقه مجازفة اقتصادية من أجل خلق استجراء أو منشأة جديدة تس ّ خر تكنولوجيا جديدة أو إبداع مستحدث في سبيل توليد منتج ذي قيمة للآخرين ولنفسه" . إن ريادة الأعمال تتطلب روحًا وذهنية خاصة قبل كل شيء. فرائد العمل هو شخص مبادر جريء يريد أن يأخذ مصيره بيده. وهو متفائل بطبيعته، ومؤمن بحتمية النجاح بالرغم من وجود مخاطر قد تؤدي إلى الفشل، ويمتلك طاقة وقوة دافعة تمكنه من تخطي الصعوبات التي تقف عائقًا في سبيل تحقيق أهدافه. وأصحاب تلك النوعية من المبادرات هم أشخاص يشعرون بارتياح لفكرة استحداثهم لمشروع عمل جديد والمساهمة في المجتمع من خلال مبادراتهم الخاصة وإبداعهم وعملهم الشاق.

ثانيا من الأفكار إلى الأرباح

غالبًا ما تبدأ ريادة الأعمال ومراحل التمويل المرتبطة بها بأمرين: **الأول** هو فكرة ذات توجه نحو الربح، **والثاني** هو رائد عمل مبادر ومجازف ومتحمس لتطوير هذه الفكرة وتحويلها إلى واقع. عند هذه المرحلة الأولية، وفي أغلب الأحيان، لا توجد أية دراسة جدوى جادة تدعم هذه الفكرة، ولكن هناك بعض الحسابات التقريبية والتكهنات إضافة إلى حماس رائد العمل، ومعرفته بالموضوع، وثقته بنفسه. يبدأ رائد العمل بالبحث عن رأسمال من أجل تحقيق فكرته وتحويلها إلى واقع. ويدعى الرأسمال . وبواسطة المال البذري والجهود الشاقة لرائد) (seed money) " الأولي هذا ب "المال البذري العمل، يبدأ الاستجراء بتأسيس منشأة جديدة وتكوين فريق عمل صغير يشكل قلبها النابض. وبمرورالوقت، يمكن للمنشأة الوليدة أن تنمو في الحجم والقدرة معًا، وقد تنحو تدريجيًا نحو الاستقرار. لكن غالبًا ما يكون المال البذري محدودًا وبالكاد يغطي نفقات الشركة؛ فبعد انقضاء فترة ١٢ إلى ١٨ شهرًا، يكون المال البذري بأغلبيته قد أنفق بالكامل. وعند هذا الحد، يوجد سيناريوهان محتملان: السيناريوه الأول هو عندما تفشل فكرة المنشأة الجديدة وتثبت عدم قابليتها للتنفيذ، إما من الناحية التقنية أو التسويقية، فلا يعود عند رائد العمل المال البذري للمتابعة، مما يضطره إلى إقفال المنشأة الناشئة. في هذه الحالة، يحتاج إلى إيجاد فكرة جديدة أو عمل آخر بديل. وهناك نسبة كبيرة من الشركات الجديدة (٦٠ في المائة) تنتهي عند هذا الحد. أما السيناريوه الثاني، فهو عندما تبرهن الفكرة عمليًا عن قابليتها للنجاح، سواء من حيث الجاذبية التسويقية أو من حيث القدرة على نمو الإيرادات أو حجم السوق. فض ً لا عن ذلك، يمكن للمنشأة الناشئة أن تكون قد سجلت براءة لاختراع ما أو أحرزت حماية ما لحقوق ملكية فكرية أو اكتسبت رخصة تشغيلية ما لتأمين عوائد مستقبلية. عند هذه النقطة، يمكن للمنشأة الناشئة أن لا تكون قد حققت ربحية بعد، بل ربما لم تتمكن من الوصول إلى نقطة التعادل لكنها يمكن أن تكون قد برهنت على قدرتها على تحقيق ذلك مستقبليًا. مع هذه القدرة المستقبلية على تحقيق الربحية والنمو، المترافقة مع استنفاد المال البذري بأكمله، يصبح رائد العمل آنذاك بحاجة ماسة لمزيد من الموارد المالية الضرورية لتأمين النمو المنشود لشركته الواعدة. تعرف هذه المرحلة بمرحلة "تمويل المرحلة المبكرة" التي يمكن أن تأخذ عدة أشكال والتي يمكن تغطيتها من عدد من المصادر. عند هذه المرحلة، يصبح رأس المال المخاطر، وكذلك الشركات الأكبر، مهتمين باستطلاع جدوى القيام باستثمارات في مثل هذه المنشآت الواعدة إذا تسنى للمبادر إثبات قدرته على النمو، وأهم من ذلك، تقييم الأرباح الرأسمالية المستقبلية على المدى القصير والمدى المتوسط.

ثالثا إدارة المخاطر أساس الريادة

يفضل الكثير من الناس البحث عن عمل آمن أو إدارة عمل قائم مقابل دخل ثابت على المجازفة بتأسيس مشروع تجاري ينطوي على مخاطر متعددة. إن هؤلاء الأشخاص، الذين ليس لديهم الاستعداد للمجازفة وتحمل أعباء تلك المخاطر على عاتقهم، لا يمكنهم أن يقوموا بريادة الأعمال أو الشركات. فبطبيعة الحال لا تحقق كل المنشآت المستحدثة أرباحًا، بل الكثير منها يتكبد خسائر (انظر الشكل ٤). ويوجد نوعان من المخاطر: المخاطر المرتبطة بالوضع العام والمخاطر المرتبطة بطبيعة المشروع. ويعتبر النوع الأول من المخاطر خارج نطاق تحكم رائد العمل ويتعلق بحالة الاقتصاد العامة، وبالواقع السياسي للبلد، وبالتغيرات في نسب الفوائد وأسعار تحويل العملات، وبعوامل أخرى يمكن أن تؤثر على المنشأة. أما النوع الثاني من المخاطر، وهو الذي يجب أن يعالج، فهو متعلق مباشرة بالمنشأة وبرائد العمل. يمكن للمخاطر أن تأتي على درجة متفاوتة من الحدة، والتي يمكن في بعض الأحيان قياسها وإدارتها، مع العلم أنه لا يمكن تجنبها عند بدء المشروع. ولا بد من تحليل المخاطر في ضوء الربح المرتقب مقابل أخذ .(هذه المجازفة. فإذا كان الربح المرتقب أعلى من الخسارة المحتملة، تكون المجازفة مبررة تعمل "ريادة الأعمال" بشكل أفضل في ظل نظام اقتصادي واجتماعي يسمح بالاستقراء المستقبلي، ويوفر الحماية للثروات والأعمال بشكل صحيح.

رابعا علاقة الابتكار بالريادة

إن الابتكار يبدأ من فكرة جديدة يتم تحويلها إلى منَتج أو إلى خدمة لإدخاله/إدخالها إلى السوق للمرة الأولى. فالفكرة الجيدة هي تلك التي بإمكانها أن تتجسد في شكل منتجات أو خدمات لها خواص يمكن تسويقها بحيث تلبي حاجات السوق، ويكون لدى الناس الاستعداد لدفع قيمة هذا المنَتج الجديد. وللابتكار الناجح قدرة كامنة على التطور ويمكن الاستفادة منه فترة طويلة من الزمن. هما حجرا الزاوية في (SME) من المعروف أن الابتكار وكذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أي اقتصاد نام ومتعاف. فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، في أغلب المجتمعات، توظف أكبر عدد من الأشخاص وتساهم في خلق فرص العمل. ويحفظ الابتكار قدرة الاقتصاد على النمو، عندما تصبح الوظائف والصناعات القديمة غير صالحة، فتحل محلها الجديدة منها. والابتكار هو الدافع وراء الاقتصاد الحديث، حيث يُعزى إليه ٥٠ في المائة من النمو الاقتصادي الطويل الأمد في البلدان الصناعية المتقدمة، خاصة بالنسبة إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويساهم الابتكار أيضًا مباشرة في زيادة القدرة التنافسية للصناعة حيث غالبًا ما يتحمس رجال الأعمال لتحويل الأفكار الواعدة إلى أرباح ملموسة.
وفي العديد من القطاعات، يتطلب الابتكار المستدام رأس مال تمويلي وقدرة معرفية. وفي البلدان المتقدمة، تدعم الجامعات والحكومة والجيش مجموعة واسعة ومتنوعة من برامج التدريب ونقل المعرفة في سبيل خلق المستويات اللازمة من رواد الأعمال ذوي المهارات ودعم الشركات الناشئة.

خامسا ريادة الأعمال في العالم

في عدة بلدان، دعمت الجامعات ومؤسسات البحث العامة الابتكار وإنشاء شركات رأس المال المخاطر في التكنولوجيا. وقد سهلت الجامعات والمؤسسات، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، تدفق المشاريع المميزة على صناديق الاستثمار الخاصة. والبلدان التي تدعم التمويل المخاطر من أجل تشجيع ريادة الأعمال هي عادة البلدان التي شهدت زيادة في الإنتاجية والنمو. بالرغم من ذلك، لا تملك بعض البلدان عددًا كافيًا من رواد الأعمال ومن المنشآت الناشئة المهيأة للاستثمار. إن غياب ثقافة الاستثمار، ونقص الثقة برأس المال المخاطر، وعدم الاهتمام بالشركات الناشئة، تؤدي بالنتيجة إلى سوق استثمار محدود. فمن دون مساعدة مالية، ومن دون سوق استثمار وفرص تخارج، يصعب على رواد الأعمال أخذ المجازفة المطلوبة. وتتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بقدرات مميزة في معالجة هذه القضايا، مكنتها من تشجيع ريادة الأعمال وتعزيز الطلب على صناديق تمويل المخاطر.